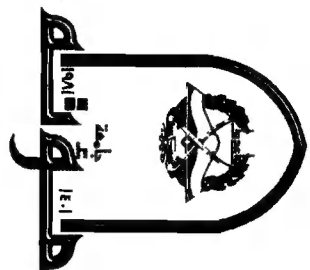




المجلة
العلمية
الاجتماعية
الاجتماعية
الاجتماعية

ISSN 1021-6804



العدد (٨) ٢٠٠٢

٢٠٠٢

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

سلسلة العلوم الاجتماعية والاعلامية

تصدر عن

جامعة مؤتة

اللامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد: مدخل نظري

أحمد محمد السعد

كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن

ملخص

يعد الوقف مورداً اقتصادياً مهماً، يسهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع ومن هنا جاء هذا البحث لبيان أهم اللامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد من خلال علاقة الوقف بالسلوك الاقتصادي الذي يبنى على متغيرات تتمثل في السلوك الادخاري والملكية والتنمية.

ويبين البحث علاقة الوقف بالتوزيع والإنتاج والاستهلاك ورسد الحاجات الأساسية التي تشكل السدرة الاقتصادية الكاملة، ليقرم الوقف على تعميلها في الاتجاه الإيجابي بتحقيق مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

نظام الوقف يطرح علاقة الوقف بالدولة في إطار أخلاقي يجمع بين مفهوم الربح والهدية، إذ يهدف الوقف إلى المنفعة الأخرى من طريق الصداق والهدايا، إذ هو تفرغ في الحياة كافية والصدقة ليل الخير والثواب. ويهدف أيضاً إلى المنفعة الدنيوية، لأنه يضمن تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لأفراد المجتمع الفقراء، ويخلق فرصاً للاستثمار العائد على الفسخ العام أو الخاص في ضوء شروط الوقف، أو ما تراه الدولة يصب في المصلحة العامة.

والوقف على هذا الأسس من المؤسسات غير الربحية، ولكن من الممكن - على سبيل التحرز - القيام ببعض المشروعات الاستثمارية التي تحقق بعض الأرباح للإسهام في النفقات التي يحتاجها جهاز الوقف بصفة مستمرة، وبخاصة في حالة عجز غلة الوقف أو عجزه الرقبة للوقوف باحتياجات الإنفاق الجديدة .

Abstract

Al-Waqf is an important economic source that contributes in the rearrangement of social relations. This study shows the essential features of the relationship between waqf and economic behavior that is based on variables such as depository, ownership and benefit.

The study shows the existence of a relationship between waqf, distribution, production, consumption and meeting basic needs that make up the integrated economic cycle, so that waqf activates it positively be ensuring individual and social welfare.

Waqf system presents the relationship between waqf and state in a moral framework that combines profitability and grant. Waqf aims at charity and promoting to get credit in later life. It also aims at secular benefit as it meets essential needs of the needy and creates chances for investment.

Waqf is a non-profit institution. But it is possible to make some investment projects that incur profits so as to contribute to the expenses of waqf maintainability.

عند الحاجة^(١٠) : تخمين الأصل وتسجيل النعمة .

وتعريف الحاجة هو المختار، لأنه مستمد من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ومطابق له . حيث قال لعمر رضي الله عنه : " إن شئت جئت أصلاً وسببت النعمة " ^(١١) . والذي صلى الله عليه وسلم هو أفصح الناس لساناً وأكملهم بياناً وأعلمهم بالقصود من قوله .

ثانياً : أركان الوقف :

سأورد هذه الأركان مع ذكر شروط كل ركن دون تفصيل، استكمالاً للبحث وتكتمل الفكرة عند القارئ .

فالوقف عند جمهور الفقهاء له أربعة أركان، وهي : الواقف، المال الوقوف، الوقف عرف عليه، الصيغة^(١٢) . أما الخفية فمقتضى ركن واحد وهو الصيغة .^(١٣)

شروط الوقف : ^(١٤) العقل والبلوغ والاختيار والحرية، وألا يكون محجوراً عليه لسفه أو غفلة .

وقد أجاز بعض الفقهاء ^(١٥) وقف المحجور عليه لسفه أو غفلة في حالة واحدة، وهي أن يقف على نفسه، ثم على جهة بر وخير . لأن هذا الوقف - عند المخيرين له - لا ضرر عليه منه، بل قد يكون فيه مصلحة وهي المحافظة على مال نفسه .

واشترط الفقهاء لنفاذ الوقف ^(١٦) : ألا يكون الواقف محجوراً عليه للدين، وألا يكون مريضاً مريض الموت . وقد فصل الفقهاء في ذلك ويرجع إليه في مظانه، ولا مجال للذكر هنا .

شروط المال الموقوف ^(١٧) : أن يكون مالاً مقبوضاً، ومعلومًا، ومقررًا للواقف ملكاً باتاً . لأن الوقف

تعريف بركة العين الموقوفة، فلا يصح إلا بمن يملك حق هذا التصرف أصالة أو نيابة . وأن يكون قابلاً للوقف بطبيعته .

شروط الموقوف عليه ^(١٨) : أن تكون جهة بر وخير، كالمدارس والمستشفيات والمساجد وغيرها . وأن

تكون غير منقطعة، وهذا الشرط مرتبط مع مسألة تأييد الوقف . وقد اختلف الفقهاء في ذلك، يمكن الرجوع إلى كتب الفقه للتفصيل ^(١٩) . وألا يعود الوقف على الوقف، وهذا محل خلاف بين الفقهاء أيضاً . والراجح عدم جواز الوقف على النفس ^(٢٠) . وأن تكون الجهة بما يصحح ملكها والملك لها ^(٢١) .

شروط الصيغة ^(٢٢) : أن تكون جازمة وتخلو من خيار الشرط، ومستحقة، وموثقة، ومجبة المصروف، وألا تقتزن بشرط يخل بأصل الوقف أو يثالي مقتضاه . أما شرط التأييد فهو محل خلاف .

ثالثاً : حكم الوقف

اتفق الفقهاء على جواز الوقف، وثبتت مشروعيته في الكتاب والسنة والإجماع .

بعد الوقف أحد الأدوات الاقتصادية المهمة التي يبتناها النهج الإسلامي في إعادة ترتيب علاقات المجتمع . ولقد نزلت تلك فإن نظام الوقف يرتبط بالسلك الاقتصادي للمسلم من خلال رؤيته العامة للمعسل الإنساني المشترك المنظم توجهه علاقة الإنسان بجائفة على أسس إيمانية وأخلاقية سامية والتي يظهر من خلالها قيم إسلامية قادرة على تحريك عملة النشاط الاقتصادي نحو أهداف الخير العام ومصلحة الجماعة . ويتناول هذا البحث بعض جوانب الآثار المترتبة للعلاقة بين الوقف والاقتصاد وذلك في المطلب الأربعة التالية :

المطلب الأول : مفهوم الوقف والسلك الاقتصادي .

المطلب الثاني : الوقف وعلاقات التوزيع والإنتاج وسد الحاجات .

المطلب الثالث : الوقف والثروة القومية : تفعيل أم تعطيل ؟ .

المطلب الرابع : الوقف والأخلاقيات الاقتصادية : ربح أو هبة أو الاثنين معاً .

المطلب الأول

مفهوم الوقف والسلك الاقتصادي

أولاً : مفهوم الوقف :

الوقف لغة : الحبس والنع ^(١) .

قال تعالى : " وقومهم أئمة مسؤولون " ^(٢) أي أحبسهم عن السير ^(٣) .

وتخمين الشيء أن يبقى أصله ^(٤) . وفي الحديث : " أن حالداً قد اجتمع أذرع وأعتاده في سبيل الله " .

أي وقفها على الجاهدين ^(٥) .

اصطلاحاً : لم تتفق عبارة الفقهاء على تعريف الوقف، وسأذكر تعريفاتهم دون مناقشتها، وأختار منها مع بيان السبب .

عند الحنفية ^(٦) : ورد تعريفان، أحدهما لأي حقيقة : حبس العين على ملك الوقف والصدق بالمنفعة . والثاني للصاحين : حبس العين على ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب .

عند المالكية ^(٧) : إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً .

عند الشافعية ^(٨) : حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف باج .

رأياً: مفهوم السلوك الاقتصادي:

لقد دأب الاقتصاد المعاصر على تعريف السلوك الاقتصادي بأنه ذلك النشاط الذي يمارسه الفرد عبر علاقات السوق أو المنشأة أو الوحدات الإنتاجية المختلفة.

ويقسم علماء الاقتصاد السلوك الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع، هي: السلوك الرشيد (Rational Behavior)، والسلوك غير الرشيد (Irrational Behavior)، والسلوك العشوائي (Random Behavior). وتختلف هذه الأنواع فيما بينها حسب معيار التوافق والانسجام بين طريقة النشاط السلبي يمارسه الفرد وبين الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها^(٣٢). فالسلوك الرشيد هو توافق الأهداف مع حركة النشاط الاقتصادي، والسلوك غير الرشيد هو عدم التوافق بين الأهداف وحركة النشاط الاقتصادي، والسلوك العشوائي هو افتقاد العملية الاقتصادية للأداء السليم للنشاط الاقتصادي أو افتقاده الأهداف المرجوة.

ولكن يفترض علماء الاقتصاد حالة مهمة جداً وهي أن السلوك الاقتصادي لا يمكن النظر إليه بأنه سلوك غير رشيد أو غير عقلاني ما دام يهدف إلى تعظيم (maximizing) شيء ما. بمعنى أن السلوك الاقتصادي يمكن وصفه بأنه سلوك رشيد وعقلاني ولو افتقر إلى الصفات التي الملازمة للقيم الإيجابية. ويعني ذلك بوضوح أن السلوك الرشيد لا يتضمن بالضرورة عنصر الأخلاق أو عنصر العقيدة أو شكل النشاط المرغوب فيه، ولا يعني أن الفرد الرشيد لا تصدر عنه أخطاء مبرجة^(٣٣).

وتبعاً لهذه الاتجاهات التي يطرحها الاقتصاد المعاصر فإن التغيرات الاقتصادية الآتية (الادخار، الملكية، المنفعة) تقع ضمن دلالات الرشد والعقلانية بشرط تلازمها مع الأهداف، بصرف النظر عن الجوانب القيمة والإنسانية. وللمثال على ذلك فالسلوك الادخاري للمنتج هو سلوك رشيد إذا استهدفه المنتج، ولو كان الأغراض احتكارية أو منع السلع وحسبها عن التداول بين الأفراد. وكذلك ظاهرة الملكية هي ظاهرة عقلانية إذا قصدها واستهدفها الفرد ولو تضمنت صور الاعتداء على حقوق الآخرين، وليحقق بذلك المنفعة المنتجة من قبل المستهلك ولو أراد بذلك الإضرار بمصالح الجماعة أو تحقيق الإثبات (السلطة) من الخيانت.

ويمكن بيان علاقة الوقت بالسلوك الاقتصادي من خلال تتبع دلالات بعض المعاني الاقتصادية المتضمنة في تعريف الوقت وذلك ضمن المبدئين: اللغوي والفقهني على السواء.

من الكتاب: قوله تعالى: "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون".^(٣٢)
وقوله سبحانه: "وما يفعلوا من خير فلن يكفروه"^(٣٣).

وقوله عز وجل: "وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون"^(٣٤). وغير ذلك من الآيات التي تحت على فعل الخير.

من السنة: السنة العملية^(٣٥): وقف الرسول صلى الله عليه وسلم مسجد قباء، ووقف سلاخاً وأرضاً. فقد كان لأحد يهود وهو مخبرون سبعة حواطط، وقد اشترك في القتال يوم أحد مسيح الرسول صلى الله عليه وسلم، وقال إن قتلت فأموالي لخدم بضعها حيث أراد الله تعالى. قتل يوم أحد وقبض الرسول صلى الله عليه وسلم أمراله، وتمدق بما أي أوقفها.

السنة القولية: ما رواه البخاري ومسلم^(٣٦)، أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، قال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفوس عندي منه، فما تأمر به؟ فقال: إن شئت جئت أصلها وتصدقت بها، قال؛ تصدق بها عمر أنه لا يطلع ولا يوجب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء وفي القرب وفي الرقاب وفي سبل الله وابن السبيل والضعيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويعطم غير متول.

ما رواه مسلم^(٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مسات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له."

من الإجماع: أجمع الصحابة على حواز الوقت. وما يدل على ذلك ما قاله الشافعي رحمه الله^(٣٨) "بلغني أن ثمانين صحابياً من الأنصار تصدقوا بصدقات عمرات". أي الأوقاف، فالشافعي يطلق عليها محرمات.

وقال جابر رضي الله عنه^(٣٩): "ما بقي أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقف وقتاً".

وقال النووي^(٤٠): وهذا مذهبه، يعني الشافعية. ومذهب الجمهور، ويدل عليه إجماع المسلمين. وأما أهم التغيرات الاقتصادية^(٤١) التي يمكن استنباطها من دلالات التعريف اللغوي والاصطلاحي للوقت هي الادخار (التحسين)^(٤٢) والملكية والمنفعة، ويتم تحليلها في ضوء علاقتها بالسلوك الاقتصادي للوقت.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٣.

خامساً: كيفية تغييرات السلوك الادخاري^(٢٢) مع نظام الوقف:

١- الوقف والسلوك الادخاري^(٢٢): إن علاقة الوقف بالادخار واضحة من جهة إطلاعه على معنى الحبس ومنع العين الموقوفة عن أنشطة التبادل في السوق. وفي هذه الحالة يعمل تكيف نظام الوقف مع السلوك الادخاري معنيين، أحدهما: أن الادخار يراعى به حفظ الأموال الموقوفة وتغريبها وحجزها عن عمليات التداول، أي أن الادخار مقصود لذاته ولا غاية من القيام به إلا ترصد الحاجات الخاصة خوفاً من فوات الفرص المتوقعة أو ضياعها. إن هذا المعنى أقرب إلى نموذج الوقف الذي يستهدف تضييق استخدام الأعيان الموقوفة في إطار قرابة أو عائلي محدود. وبدل المعنى الآخر على أن الادخار غير مقصود لأغراض التخزين والحفظ ولو اتخذ طبيعة هذا الشكل، وإنما هو مقصود للانتفاع والإنفاق على الغير وعلى مشروعات الخير العام. إن المعنى الأول للادخار جائز ولكن الجواز يرتبط بوجود إشكالات واضحة، إذ إن سلوك الفرد يتعدى حدود الاستخدام الرشيد والعقلاني للأعيان الموقوفة، والتي وجدت أصلاً للانتفاع بها بدلاً من إسائها وحجزها عن إفادة الغير. ولكن المعنى الثاني بشكل أهمية قصوى لأنه يوفّر ظروف الجلوى الاقتصادية من خلال توسيع قاعدة الاستفادة من الأعيان الموقوفة والقدرة على إعادة تدويرها وتسيبها. ومن إشكالات أو محاذير المعنى الأول أن الادخار يرتبط على نحو قريب بمعنى الاكتناز، أي حجز تدفق الثروة أو تيار الدخل النقدي من الانسياب والجريان في القناة الاستثمارية المطلوبة، وكما هو معروف فإن الاكتناز يمثل سلوكاً اقتصادياً يستهدف تجفيد الأموال وتمطيل الموارد الاقتصادية^(٢٣).

وقد ذهب بعض علماء الاقتصاد المعاصر، ومنهم العالم "كينز" وهو أحد أهم مشاهير علم الاقتصاد وأبرز رجاله المعاصرين، إلى أن الادخار يجب أن يكون معادلاً للاستثمار. وقد جاءت آراء "كينز" أثناء قيامه بتحليلات مستفيضة حول الأسعار والتوظيف والثروة، والتي انتهت فيها إلى أن أهمية الادخار تنوز كقناة استثمارية لديها القدرة على إيجاد الحلول الاقتصادية لمشكلات الاكتناز^(٢٤) والبطالة عند سعر فائدة يساوي الصفر^(٢٥). (- إبطال عملية الربا).

ومن هنا يتضح أن مفهوم الوقف على اعتبار أنه حيس للأعيان الموقوفة يرتبط بالسلوك الادخاري الذي يتخذ شكل رعاء الموارد الاقتصادية بحيث يتم استثمار مكونات الرعاء الاقتصادية على أساس عقلاني رشيد تتوافق من خلاله أهداف ونشاطات الاستثمار بعضها مع بعض ضمن الإطار القيسي والأصول النقدية على السواء.

٢-الوقف والملكية: يتضح من أقوال الفقهاء حول المعنى الاصطلاحي للوقف وعلاقته بالملكية، أن ظاهرة الملكية تختلف بشكل نسبي في شروحات الفقهاء حسب معيار لزوم الوقف وحق التصرف في منفعة

المالامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد (مدخل نظري)

فقد أهل اللامح كما بينت سابقاً يرتبط معنى الوقف بالتسليم، ويقال وقفت كذا؛ أي حبسته. ووقف الأرض وقفاً أي حبستها، ويقال وقف الأرض على المساكين أو للمساكين في لغة أخرى^(٢٦).

وأما المعنى الاصطلاحي للوقف، فهو ذو مضمون متفق عليه إلى حد ما من الوجهة الاقتصادية حسب الشروحات التي أوضحها غير واحد من العلماء، وإن اختلف في بعض جوانبه الشكلية. فقد ذكرت في التعريف الاصطلاحي للوقف عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله هو حبس العين واستبقاء الأصل على ذمة ملك الواقف وحكمه، والتصدق بالمنفعة على جهة الخير^(٢٧). وعند المالكية هو استبقاء منفعة العين الموقوفة لأحد المستحقين لمدة معينة يراها الواقف^(٢٨).

وأما مفهوم الوقف عند جمهور الفقهاء (الشافعية والحنابلة والمالكية): هو حبس العين على ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة^(٢٩) وهذا المفهوم يتفق مع نص الحديث النبوي بأنه تحبس الأصل وتسبيل الثمرة، وهو المعنى المشهور في مذهب الشئمة والربدية^(٣٠).

ومن هنا لا بد من إعادة صياغة مفهوم السلوك الاقتصادي (السلوك الرشيد) مع صبغة الوقف في إطار الاقتصاد الإسلامي^(٣١). فال معروف أن الوقف بشكل ظاهرة اقتصادية إذ "إن قرار إنشاء الوقف هو قرار ذو جانب اقتصادي يتعلق بطريقة الانتفاع بالمال، ومن هو المنتفع"^(٣٢). وترتكز ظاهرة الوقف على أصول الشريعة الإسلامية الرامية إلى تحقيق مقاصد فطرية وأخلاقية وإنسانية واجتماعية عامة، كما ألفسنا تكفل وجود غطاء تنظيمي مرّن في إطار الأحكام الشرعية، إذ إن هنالك مجموعة كبيرة تتجانس من القواعد (الترايب) الفقهية التي تحكم أهداف الخير العام ومصلحة الجماعة، وتتحقق في نفس الوقت الإطار القيمي والأخلاقي والإنساني للسلوك الاقتصادي، وتصبغه بصبغة عقدية راسخة وبنية، ومن أهم هذه القواعد: "التصرف على الرعية موبط بالمصلحة"، "لا ضرر ولا ضرار"، "الضرر يزال"، "يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام"، "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف"، "الحاجة تنزل مسرلة الضرورة عامة أو خاصة"، وغير ذلك من القواعد الفقهية^(٣٣).

إذن، فالسلوك الاقتصادي الرشيد يعكس حالة قديمة مطلى في التصور الإسلامي، وذلك لأن النسياب الذي يمارسه الفرد لتحقيق هدف ما، يلتزم بالقانون الشرعي القاطم على أصول الفقهية الإسلامية، مما يشرع عنه ضرورة وأهمية مراعاة المبادئ الأخلاقية والإنسانية الإيجابية التي تحقق الأهداف الجماعية للمجتمع.

إن أهمية المنفعة في التصور الإسلامي لا يتعدى اعتبارها وسيلة مسن الوسائل المصاحبة للنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق القدر الأدنى من ضروريات الحياة وذلك في ضوء ما يعكس ارتقاء الإنسان وتحرره من أرواح الحياة المادية. وتوجه فتاواه ولذته نحو الحياة الأخرية التي تتميز بوفرة المنفعة ومضاعفة المصالح. الاستهلاك للفرء، وتوجه فتاواه ولذته نحو الحياة الأخرية التي تتميز بوفرة المنفعة ومضاعفة المصالح. هذا وإن نظام الوقف يساعد الأفراد في الحصول على المنافع العمومية وتحقيق أشكال مختلفة من الإشباع أو الفعالة التي تصب في مصلحة الخير العام، وكما هو معروف فإن منفعة الوقف هي منفعة موجهة (أي في جانب الطيبات وليس في جانب الخبائث)، وأن ملكية منفعة الوقف شرط في صحة الوقف مهما اختلفت أشكال وصور العين الموقوفة^(٣٠)، وواضح أن المنفعة الموجهة تدخل في معنى المنفعة الجارية (تجار وحصل مستمر) كما ورد في الحديث، لما فالمنفعة في التصور الإسلامي تشتمل على قيم موجبة. وقد ورد في القرآن الكريم العديد من ألفاظ: الخير والإحسان والبر والطيبات^(٣١). وهي بعمومها تقيد الخير العام. ومن هنا فإن المنفعة المستهدفة في مشروعات الأوقاف تتمدى للمشروعات الضارة في المجتمع، وتحتارز المنفعة المنتجة من الخبائث، وجميع صور الاستعمار الخربة شرعا. ولما يتجه سلوك الأوقاف بالاتفاق على مشاريع البنية التحتية لتحقيق منافع يستفيد منها معظم الأفراد، ومثال ذلك بناء الجسور والقناطر وتشبيد دور الرعاية الصحية للمرضى والمراكز التعليمية كالمدراس وبناء المساجد والرباطات وغيرها.

المطلب الثاني

الوقف وعلاقات التوزيع والإنتاج وسد الحاجات

أولاً: الوقف وعلاقات التوزيع:

تشتمل فكرة التوزيع على تخصيص مكانة نسبية من الثروة أو الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة، ومن جانب آخر ترتبط فكرة التوزيع " بالتحويلات الاجتماعية"، أي إسهامات الأفراد في مدخلات الخير والبر والإحسان العام، في إطار جاذبة التكامل بين الأفراد في المجتمع الإسلامي. والواقع أن دخل الفرد يصيب في ثلاث قوائم رئيسية، هي: الإنفاق على النفس أي الإنفاق على الاستهلاك الشخصي، والإنفاق على الغير (التحويلات الاجتماعية الخاصة)، والإنفاق على مصالح الجماعة والخير العام (التحويلات الاجتماعية العامة)^(٣٢). وأما سلوك الوقف فإنه يتم عن طريق تحرير جزء من دخله في قناة التحويلات الاجتماعية العامة. وبذلك يسهم نظام الوقف بنقل قوة ثيراثية (=خدمات) أي جزء من الدخل أو الثروة من فئة اجتماعية

العين الموقوفة. فالإمام أبو حنيفة رحمه الله، والذي لا يقول بلزوم الوقف، أي لا يلزم انتقال ملكية العين الموقوفة أو زوالها عن ملكه الوقف، ما يضمن للواقف فرصة الرجوع عن الوقف لأنه مملكه، ويجوز له حق التصرف فيه، ما يعني أن المدة الزمنية لظن انتقال ملكية الوقف محدودة، ويمكن للواقف استرداد ما وقف في أية لحظة زمنية. وعند المالكية كذلك تخضع قاعدة انتقال الملكية لمدة زمنية محدودة (التأقيت)، أي أن المنفعة الثابتة على المال الموقوف تستمر لمدة موقفة معلومة ثم ينتقل بعدها الموقوف للواقف^(٣٣).

وأما جمهور الفقهاء، فقد أسقطوا إرادة الواقف مطلقاً في جواز استرداد ملكية الوقف، أي أن المدة الزمنية لا تحايث في هذه الحالة (التأبيد)، فتنتقل بوجوبها ملكية الموقوف إلى ملكية الجماعة، التي هي في الأصل ملك لله تعالى^(٣٤).

إن مفهوم الوقف لدى جمهور الفقهاء يسهم في إيجاد قاعدة مبنية لشرورات الوقف، وبكاملها وجود قوة ودعم حيوي في خطط التنمية الوطنية. كما أن الاستثمار الوقفي يتخذ دوراً أكثر كفاءة وجدية على مدى الألف الزمنية، الأمر الذي يسمح بوجود فرض أكثر فاعلية في مجالات الاستثمار طويل الأجل، وذلك خلافاً لرأي الحنفية والمالكية الذي لا يسمح إلا بتعاضد محدودة في نشاطات التنمية. ويتطور هذا الجانب بشكل خاص من جهة أن الوقف يركز بشكل أساسي على عنصر الأرض والمعارات غير المنقولة، مما يعني أن أهمية إطلاق المدى الزمني في مسألة الملكية للأعيان الموقوفة لا ينحصر في إطار البنية المكانية فحسب وإنما يسهم في إيجاد مساحة واسعة لعمل متنوع قادر على التكيف الواسع مع عوارض المكان وعناصر العمل حسباً لتفضية احتياجات التنمية. وواضح في هذا الجانب أن الألف الزمني، كمتغير اقتصادي على المدى الطويل يكشف جدوى المشروعات الوقفية واستخداماتها المبدئية حسب تقنيات الرقم القياسي لتكاليف المبيضة، الذي يطلق عليه أحياناً مصطلح " مؤشر الأسعار"، إذ إن هذا المؤشر أو الرقم القياسي يقوم بتوجيه النشاطات الوقفية في الاستعدادات الرشيدة. ولكن من جانب آخر، قد يتحقق في بعض الحالات الخاصة استعادة محدودة من ظاهرة "تأقيت" الوقف، وتشتمل بنبال الوقف بجزء من عقاراته على سبل الخدمة الطارئة لمصلحة مؤسسة الوقف، ويتم ذلك على سبل المثال بتسلم مساكن موقفة للإسكان في حل أزمة سكنية ونحو ذلك.

٣- الوقف والمنفعة: المنفعة هي اللذة أو الفعالة التي يحصل عليها الفرد من استهلاك سلعة أو خدمة. والمعروف أن قرارات الاستهلاك تعتمد على قيم المنفعة الهامشية (الحدية) لكل وحدة نقدية، ويفترض علماء الاقتصاد أن المستهلكين لديهم الرغبة في زيادة فائدتهم إلى أقصى درجة ممكنة عن طريق سلة سلع وخدمات مكونة من أوقات مختلفة^(٣٥).

والمنفعة "التشككية" التي يحصل عليها بطرق التبادل، ومنفعة "الخدمية"^(٥١). ولكن يختلف التصور الإسلامي لمفهوم الإنتاج اختلافاً جوهرياً عن مفهوم الاقتصاد المعاصر، وينبع ذلك من طبيعة فلسفة الإسلام لعملية الخلق والإيجاد وما ترتب عليها من آثار مختلفة تتعلق بأصول الشريعة.

ولذلك يرتبط مفهوم الإنتاج في الإسلام بفكرة "الإصلاح" وليس "الخلق"، ويمكن القول بأنه يشكل عملية "إصلاح" لرأس المال الإنشائي من الآلات والأدوات الإنتاجية. إن الإصلاح يدل على أن المادة موجودة أصلاً خلافاً لأفكار المدرسة الطبيعية التي نسبت عملية الخلق والإيجاد للمجدد المبدول مسبقاً قبل الأفراد. وأيضاً فإن القول بخلق المنفعة غير جائز لأن عملية الخلق لا تتناسب عموماً مع قدرات البشر على الإيجاد والتصوير، ولذا يدل مفهوم "الإصلاح" على إضافة منفعة جديدة أو زيادة المنفعة الأصلية للمنتج. كما أن مفهوم الإنتاج الناضج لفكرة "الإصلاح" يدل على التضمين الإيجابي للمنفعة، لأن "الإصلاح" يتبسط الإفساد، الأمر الذي يحدد اتجاهات الإنتاج نحو اعتناق المنفعة في باب الطيبات التي تدر نفعاً وخيراً وإيجاباً فعلياً وعدم إنتاج السلع الخبيثة أو التي تتضمن منفعة سلبية ضارة وغير مشروعة.

فسلوك الرافق هو سلوك إنتاجي للأعيان الموقوفة حيث يقع في جانب "الإصلاح"، رتباً لذلك يعدد الرافق عنصراً "مصلحاً" في المجتمع، ويتوافق ذلك مع قوله تعالى: ﴿وما كان ربك ليهلك الفسرى، يظلم وأهلها مصلحون﴾^(٥٢)، وقوله تعالى: ﴿إنا لا نضيق أصر المصلحين﴾^(٥٣) وقوله تعالى: ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها فأكبر خير لكم﴾^(٥٤)، فأصلاح الأرض (- عدم الإفساد) هو خير، والوقف ف في ذاته خير وصلة جارية.

وينفرد عن ذلك تقسيم الدور الاجتماعي الذي يقوم به الوقف بصفته "مصلح" على مستوى الإنتاج والاستهلاك معاً، فالوقف بصفته "مصلح" لا يميل جهده أو يتنازل عن جزء من ثروته لقاء أرباح دينوية عاجلة، ولكنه يحقق أرباحاً مضاعفة (ثواب أحراري) نتيجة تأكيد عضويته في المجتمع في إطار علاقات الكفايل والتراحم، وفي جانب الاستهلاك تحدد اتجاهات الطلب الاستهلاكي في نطاق الأوراق القبرالية شرعاً، ما يعني عدم وجود رغبات ودوافع استهلاكية في السوق تسمى للحصول على منافع سلبية حرة أصلاً، ويتضح ذلك بصورة أوضح نتيجة تركر الوقف إلى حد ما في قطاع الموارد أو الأصول الثابتة (الأرض) ما يتيح الكثير من فرص الاستفادة بالموارد الطبيعية ومنافعها المتوقعة.

ثالثاً: الوقف وسد الحاجات:

يعد الوقف من أهم الأدوات الاقتصادية المساعدة التي شرعها الإسلام للمششاركة في ضمان الضرورات الأساسية، باعتبار أن هذه الضرورات غير مقصورة للأغلق، وإنما هي مقصورة لحفظ النسيج

اللامع الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد (مدخل نظري)

أحمد محمد السعد

إلى أخرى. إذ إن الوقف على الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات المحتاجة أو الفقيرة، هو في ذاته تحويل عام للقوة الشرائية لصالح هذه الفئات.

وبدعم النهج الإسلامي سلوك الرافق نحو توسيع دائرة المشاركة الاجتماعية، لأن ما يريد عن حاجة الفرد من دخله المكتسب أو ثروته يجب أن يصرف للاستهلاك في إطار الأهداف الجماعية وتحقيق مصلح الغير العام. يقول الإمام الغزالي: "ولا خلاف في أن تفرقة المال في البهاجات فضلاً على الصدقات أفضل من إسكاه"^(٥٥). وفي موضع آخر يقول: "فإن ذريراً يترك المال أخذ القوت منه وصرف الباقي إلى الخسرات وما عدا ذلك حموم وآفات"^(٥٦). ويعني ذلك أن التوزيع المعادل للدخل في مشروعات الوقف يحقق كفاءة عالية للمردود الاجتماعي والاقتصادي الذي تعم فائدته بسبب سرعة تدوير الثروة والدخل والنفق السلس

٥٤.

هنا، وإن معيار توزيع الأعيان الموقوفة ينبع من فكرة الإحسان وواقع الخلق والر الذي تضمنته فكرة "الصدقة الجارية"، وبدون شك فإن ضوابط النهج الإسلامي المتضمنة ضرورة الاعتدال والرفق في الإنفاق والتي عن تفضيحه أو ترسيمة (القتير - البتير) من شأنه أن يجد من مستويات الطلب الاستهلاكي، ويصيح قرارات الإنفاق الفردية ويساعد في حفظ التوازن لقوى السوق وحماية علاقات التوزيع من الاختلالات وتقلبات الأسعار. وثمة إشارة جوهريه في سياق الحديث عن علاقة الوقف بالتوزيع، وهو أن ثروة الرافق أو دخله ينبغي النظر إليه على أنه معادل لمجموع قيم الإنفاق على الاستهلاك والإدخار، وهو المتحقق فعلياً في ظل تطبيق النهج الإسلامي، أي أنه لا وجود للضرائب بصفتها الممارسة (المسحاج # الضرائب)، وبسهم ذلك بضمان فرصة حقيقية للوقف لتفعيل قدرته على توجيه الإنفاق بسبب زيادة الدخل وتقديم حوافز أعلى قياساً على قدرة الفرد على الإنفاق في ظل الفرضية الرأسمالية المعاصرة، وذلك أن الفرد في ظل هذه الفرضية يجب أن يخصص جزءاً من دخله للإنفاق على الضرائب الحكومية^(٥٧) ونتيجة لهذا فإن الإنفاق في المصالح الجماعية والذي يقوم به الوقف يضمن الاستفادة الكلية من الدخل المتاح على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة.

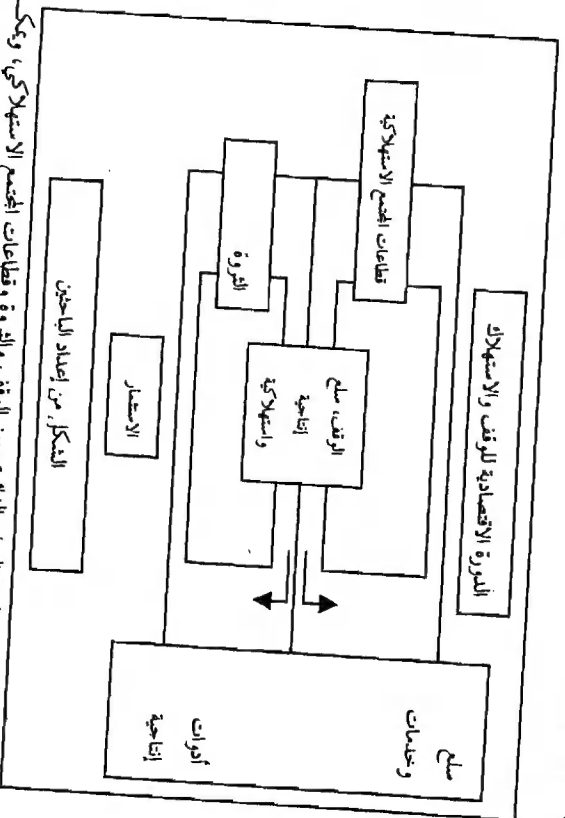
ثانياً: الوقف والإنتاج:

يعرف الاقتصاد المعاصر الإنتاج: بأنه خلق منفعة أو إضافة منفعة جديدة. وأن هذه المنفعة المتحصنة تتوافر بعدة صور وأشكال، منها: المنفعة "الشككية" المتضمنة لتغيير شكل المادة، والمنفعة "المكائنية" المتضمنة لنقل المنفعة إلى مكان آخر، والمنفعة "الزمنية" والتي تتعلق بتغير المنفعة كما في عمليات التخزين،

على تنظيم الأحر والخراج وتفضيلها على العمل والإنتاج، إذ إن الفرد يتقوى بدوره بمحور أجهته في سلة حاجاته الشخصية وتحقق المنفعة الذاتية منها.

وراضح أن مشاركة الوقف في إشباع الضروريات الأساسية تتسع ضمن وعاء اقتصادي يستوعب الزيد من الضروريات الأساسية مثل الحاجات الصحية وتحقق عن طريق وقف المنشآت والمؤسسات التعليمية والصحية وتأمين العقاقير والأدوية والحاجات العلمية (المعرفية)، عن طريق وقف المدارس ومساعدة الطلبة حتى إنه يتسع للحاجات الأدبية، وهناك شواهد تاريخية وممارسة لإسهامات الوقف في هذه المجالات.

موجودة في مطالبها.
رابعاً: الوقف والدورة الاقتصادية (التوزيع والإنتاج والحاجات الأساسية):
ما تقدم، يمكن استخلاص شكل وطبيعة أداء الدورة الاقتصادية للوقف حسب الفئات الاقتصادية



يحل الشكل المجاور طبيعة التدفق الدائري بين الوقف والثروة وقطاعات المجتمع الاستهلاكية، ويمكن

بيان ذلك بإيجاز في النقاط التالية:

- ١- يتوزع سلوك الوقف بين وقف الأصول الرأسمالية (السلع المعمرة) وبين السلع الاستهلاكية غير المعمرة (سلع وخدمات).

الإنساني. وأهم هذه الضروريات التي يدعها نظام الوقف هي: الطعام والملبس والسكن، وقد اشتملت عليها الآية الكريمة: { إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى، وأنت لا تنظم فيها ولا تنضي } (١١) فالطعام سدا بطمه الإنسان على قدر حاجته، والكسوة ما لا يستغني عنه من اللباس والثياب (١٢)، والسكن الذي يكن الإنسان من الحر والبرد (١٣). يقول صاحب معني المحتاج: "يجب دفع ضرر المسلمين ككسوة عسار، وإطعام جائع، إذا لم تندفع بركة بيت مال" (١٤).

وتحدد مشاركة الوقف في سد الحاجات أو الضروريات الأساسية الثلاث ضمن حدود الاعتدال مسن غير إفراط أو تفريط.

فأما الطعام فلا يجوز للإنسان أن يستهلك فوق حاجته لأنه، يتعلق به حق الفسح من الموزعين والفقراء (١٥)، ولأن الإنسان يقصد علما الاستهلاك منفعة نفسه، إذ تعتمد هذه المنفعة فوق مستوى النسيج ويمكن فيها مضرة (قانون تناقص المنفعة الحدية) (١٦).

وأما السكن فالمراد منه دفع أذى الحر والبرد، فصار السكن مسن هذا الوجه بمنزلة الطعام والشراب (١٧).

وأما الملبس فهو مقصود لحماية النفس من الحلاك، وتلبي بضرورة الطعام والسكن على حد سواء. إن سلوك الوقف يتخصص جزء من الوقف على أية حاجة من الحاجات الأساسية يرتبط بمدى تحقق المنفعة أو تحصيل مستوى الإشباع اللازم لضمان استمرارية البقاء ثم موافقة الفرد للفرص المتاحة في سلم الارتقاء والكمال (١٨).

والواقع أن الإنفاق أو تخصيص الوقف على أهداف معينة محددة ضمن نطاق ومستوى الحد الأدنى من الضروريات الأساسية يؤدي ابتداء إلى تخير سلوك الفرد من سيطرة الأشياء المادية والتعلق بها، لأن غرض الإشباع في حدوده الدنيا من هذه الضروريات، غير مقصود لذاته، وإنما هو تلبية لاستعدادات الفرد المعنوية، وتوازن حركته في الحياة مع أهدافه فيها، لأن اهتمام الفرد بالإشباع المفترض من الحاجات الأساسية فوق الحدود الطبيعية، يعكس حالة من التبرير غير المنطقي في فهم حقائق الحياة واستيعاب مقاصدها الطبيعية.

إن مشاركة أنشطة الوقف في ضمان الحاجات الأساسية ضمن الحدود الطبيعية، يفرض حالة خاصة للمنهج الاقتصادي في الإسلام، مما يبرزه عن النظام الرأسمالي الذي يقوم على تنظيم الاستهلاك، إذ أن الفرد في هذا النظام يركز على الإشباع الشخصي دون مراعاة الجوانب الجماعية، علاوة على فلسفته القائمة

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

موتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

المالام الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد (مدخل نظري)

٢- تمر الأصول الرأسمالية (أدوات إنتاجية) بقناة الاستثمار، إذ يؤدي إلى تعرض ثروة المجتمع من جهة، وإلى زيادة ثروة وطاقة المجتمع الإنتاجية من جهة أخرى.

٣- يراعى قطاع المجتمع الاستهلاكي خيارين، مما يحدد الاستثمارات ويحدد الاستثمار، وذلك من أجل مواصلة واستمراريته من جديد.

٤- وراعى أن الاتجاه الاستهلاكي لقطاعات المجتمع يضبط للحد من التوسع في الطلب على السلع الاستهلاكية (- الاستهلاك في منطقة الضرورة)، وذلك من أجل تحرير بعض الموارد للإسهام في إنتاج السلع الاستهلاكية، ومن ثم تدويرها من أجل إنتاج السلع الرأسمالية.

ومن هنا يتضح كيف يعمل الوقف على تأمين جزء من رأس المال الإنتاجي، كما أنه يوفر مسوداً استهلاكياً للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، مع مزاياه توفير للدورات الإنتاجية التي تشكل جزءاً من ثروة المجتمع، فهو يحل إيجاد التوازن بين الاستهلاك والإنتاج عن طريق سياسة توزيعية من مكنونات رأس المال الإنتاجي والاستهلاكي.

الطلب الثالث

الوقف والثروة القومية: تفصيل أم تعميل؟

لغة علاقة وثيقة بين نظام الوقف ومكونات الثروة القومية، بحيث إن هذه العلاقة تسارح صموداً وهو طاً حسب اتجاهات واستعمالات الوقف. وقبل بيان أبعاد هذه العلاقة لا بد من توضيح مفهوم الثروة القومية.

تعرف الثروة القومية : بأنها مجموع الدخول المكتسبة في خلال فترة معينة من الزمن. وهناك اختلاف بين مفهوم الثروة والدخل، إذ إن الدخل يعبر عنه بالتدفق النقدي الذي يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، ولذا يمكن اعتبار الثروة بأنها تمثل المخزون من السلع المادية القابلة للتحويل^(٣١).

ولكن يمكن النظر إلى الثروة بأنها مساوية للدخل من وجهة نظر المجتمع بسبب أنه يمكن تحويل الدخل إلى ثروة في أية لحظة زمنية، وهذه الفرضية صحيحة دون إطلاق.

ومن هنا يمكن مناقشة أبعاد علاقة الوقف بالثروة القومية (- الدخل القومي في لحظة زمنية) في إطار المكنونات الاقتصادية: الإنتاج الاستهلاكي، الإنتاج على الاستثمار، الإنتاج الحكومي، صفات الصادرات.

١٩٥

١٩٤

١٩٣

١٩٢

١٩١

١٩٠

١٨٩

١٨٨

١٨٧

١٨٦

١٨٥

١٨٤

١٨٣

تراجع علاقة التفاعل والدور الريادي للوقف لنحل عليها علاقة العطليل وتصبح أعيان الوقف طاقة مطلقة أو جامدة تعجز عن إحداث التغيير المنشود.

المطلب الرابع

الوقف والأخلاقيات الاقتصادية: ربح أو حبة أو الاثنين معاً

إن مفهوم الوقف يشترك مع العديد من المفاهيم الفقهية كالبيع والمضاربة والإجارة والرهنية والعقود. وكذلك "الحبة" حيث يشبه الوقف "الحبة": تخليك في الحياة بغير عوض (٣٧). وتعرف الحبة في الشرع بأنها "تلك العين بلا عوض" (٣٨)، والوقف تخليك بلا عوض. ومن هذا الوجه فإن الوقف (الوقف المحض) يشمل على تنازل عن الملكية الخاصة لمصلحة المجتمع عامة. وتبعا لذلك يصنف نظام الوقف ضمن المشروعات غير الربحية من جهة المهدف والغاية.

ولكن إلى أي مدى يمكن اعتبار الوقف مؤسسة ربحية؟

يعرف الربح بأنه النماء في التجارة، وهو الزيادة المحصلة في المايعة، ثم يتجزأ به في كل ما يعود من الربح إلى أي مدى يمكن اعتبار الوقف مؤسسة ربحية؟

(٣٩)

ولما يعرف بأنه الفرق بين عائد النشأة المحقق من بيع السلع وبين التكاليف الترتيبية على بيع السلع (٣٩)، ولكن بنية اقتصادية بجل الربح في حسابات الدخل القومي أحد مكافآت عناصر الإنتاج،

(٤٠)

وكما ينظر للربح على أنه مردود أو مكافأة لتحمل المخاطرة التي تحدث بسببها كثير من الظواهر الحادة وإن دفع الربح يحرك المخاطرة، والتي عن طريقها يسعى المالك لتحقيق أكبر ربح بأقل التكاليف (٤١)،

(٤٢)

وكما ينظر للربح فإنه ينظر للربح من زاوية ثانية كما يقول "شوميتير" كمردود للتحديد والإبداع، ويمكن أن في الإنتاج فإنه ينظر للربح من زاوية ثانية كما يقول "الربح غير النشأة" (٤٣). وهناك فكرة جوهرية في

(٤٤)

ينظر إليه من زاوية ثانية بأنه مجرد حظ كما في حالة "الربح غير النشأة" (٤٤). وهناك فكرة جوهرية في مسألة الربح وهي أن المنتج في النظام الرأسمالي يسمى لنظم الربح بأي وسيلة ممكنة، وهذا ما يحقق فعلياً

(٤٥)

في إطار المنافسة والعامة الفردية (٤٥)، دون الالتفات إلى الجوانب الأخلاقية في علاقات السوق. وعلى هذا الأسس نتج العديد من العيوب عن سلوك المنتج في تنظيم الربح في النظام الرأسمالي، مثل:

(٤٦)

والغرامات الكفائية بدلا من الضرورية، واستغلال الفئات العاملة وإهمال مصلحة المستهلك والتجمع على السوء، وإحلال السلع

(٤٧)

والتجارات الكفائية بدلا من الضرورية، واستغلال الفئات العاملة وإهمال مصلحة المستهلك والتجمع على السوء، وإحلال السلع

(٤٨)

والتجارات الكفائية بدلا من الضرورية، واستغلال الفئات العاملة وإهمال مصلحة المستهلك والتجمع على السوء، وإحلال السلع

(٤٩)

والتجارات الكفائية بدلا من الضرورية، واستغلال الفئات العاملة وإهمال مصلحة المستهلك والتجمع على السوء، وإحلال السلع

(٥٠)

والتجارات الكفائية بدلا من الضرورية، واستغلال الفئات العاملة وإهمال مصلحة المستهلك والتجمع على السوء، وإحلال السلع

(٥١)

المالامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد (مدخل نظري)

الدولة، وذلك بسبب وجود تقاطع مشترك بين مسؤوليات المؤسسة الوقفية وطبيعة النشاطات التي تقوم بها وبين مسؤوليات الدولة، مما يبرز من علاقة العمل المشترك بين الطرفين.

وهناك آراء وأفكار متميزة وناصرة في ضرورة تبني ما يطرحه نظام الوقف في مسألة العلاقة بين المجتمع والدولة، وهو ما يطلق عليه فكرة "الجمال المشترك" (٥٢) بين الوقف والدولة، يقول الدكتور إبراهيم البيومي غانم في فكرته عن "الجمال المشترك":

"إن نظام الوقف يطرح فكرة "الجمال المشترك" في نظرية العلاقة بين المجتمع والدولة، ويؤكد ذلك إجمالاً هو أنه، إذا لاحظنا الأصول المعرفية التي نشأ على أساسها نظام الوقف، وعرفنا الاتجاه الرئيسي في الأحكام الفقهية التي نظمت عملية الوقف وضبطت مجالات نشاطه، وقرأنا بين مكونات منظومة أعمال "الوقف العام" أو "المنافع العمومية" التي ينتج فيها نظام الوقف ... وإذا تأملنا بعد ذلك "تفويض الدولة" في التصور الإسلامي وهي السلطة المخاضمة لأحكام الشريعة والنفذة لها، ثم جمعا الحصول النظري من كل ذلك، فإنه يتكامل لدينا بناء علوي من الأفكار الموجهة .. في نظرية العلاقة بين المجتمع والدولة في نموذجها الإسلامي" (٥٣).

إن فكرة "الجمال المشترك" بين مؤسسة الوقف والدولة هي، فرماً تعارفية بين قطاعات العمل الخاص والعام، من أجل دعم وإحياء صور التكافل الاجتماعي بين الأفراد، والواقع أن هذه الفكرة تساهم في دعم الفكرة بين مؤسسة الوقف والدولة وتؤسس مفاهيم وطروحات مشتركة في جانب الخير العام والمنافع العمومية ونظرة مجازات للتعاون والتآلف بدلاً من العنصرية والتسلط وسيادة الأقوى.

وأخيراً ينبغي، دور الوقف في جانب الصادرات والواردات بالمشاركة الفعالة في دعم التجارة وزيادة حجم صفقات الصادرات. وذلك أن مشاركة الأفراد في تفعيل دور الوقف في مشروعات المصلحة العامة من شأنه أن يخفف العبء عن كاهل الدولة، حيث إن الدولة في الغالب تقوم بفرض الضرائب كمورد أساسي لخزينة الدولة لتتمكن من تنفيذ سياستها المالية لإثبات على المشاريع العامة.

إذن، دور الوقف وعلاقته بالثروة القومية هو دور إيجابي وعلاقة تفعيل في ضوء الأخذ بالشروط الشرعية والاجتماعية اللازمة لنجاح مؤسسة الوقف، وخصوصاً علاقة الوقف بالدولة. وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية السياق الحضاري للبيئة الإسلامية الراهنة (٥٤) التي يعمل في إطارها الوقف، شأنه في ذلك شأن نجاح العوامل الإسلامية الأخرى، وهو ما يطلق عليه عملية تطبيق الإسلام في جميع مناحي الحياة، والواقع أن إحياء أحد الشروط المطلوبة يؤثر سلباً في علاقة الوقف بالثروة القومية، ويُعطل هذا الإحتلال

المخاتمة

بعد هذه الجولة في ثنانيا البحث بمختلف مطالبه وفروعه نخلص إلى مجموعة من النتائج التي نستفيد منها من هنا البحث، وهي:

- ١- السلك الاقتصادي الرشيد يمكن مدى التزام الفرد بالاحكام الشرعية والمبادئ الأخلاقية ويتحقق الأهداف الجماعية للمجتمع.
- ٢- الوقف باعتباره جس للأعيان فإنه يشكل رعاء الموارد الاقتصادية ذات المدى الطويل والتي تشكل البنية الأساسية (التحجيم) للنشاط الاقتصادي.
- ٣- توجيه الوقف للإلتحاق في المصالح الجماعية، يضمن الاستفادة الكلية من الدخل المتاح على مستوى الفرد والجماعة.
- ٤- الوقف يعد مصباحاً في المجتمع، على مستوى الإنتاج والاستهلاك لأنه لا يقدم ماله من أجل ربح دينوي، وإنما ليوكد حضوره في المجتمع في إطار علاقات التكافل والتعاون والتراحم.
- ٥- يسهم الوقف في تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من خلال التعليم والصحة والمساكن.
- ٦- يستطيع الوقف أن يتحمل عبئاً عن الدولة في مجالات الطرق والجسور وغيرها بسبب وجود تقاسم مشترك بين مؤسسة الوقف ومسؤوليات الدولة.
- ٧- مشروعات الوقف ليست مشروعات ربحية بالمفهوم الاقتصادي فليس هدف الوقف تعظيم الربح المادي بل هو العائد الأخروي.

أحمد محمد السعيد

يعادل (٢٥٠) مليار دولار (٨٥)، الأمر الذي نتج عنه خلق طبقة برجوازية متعككة في العام (١٩٧١) ومن هنا لا يمكن اعتبار المشروعات الوقفية مشروعات ربحية بالمفهوم السابق من عدة وجوه، أهمها:

أولاً: ليس من أهداف الوقف تنظيم الربح كالمشروع، لأن صلة الوقف تنقطع عن المعين الموقوفة عند جمهور الفقهاء (أزوم الوقف).

ثانياً: العائد المتحقق من الوقف بالنسبة للواقف هو عائد أخروي (نواب) وليس عائداً دنيوياً (ربح)، وقد أشار الحديث الذي يعد الأصل في مشروعية الوقف إلى أن الوقف "صدقة جارية" -حسب تفسير الفقهاء- يستفيد منه الواقف بعد موته -حسب نص الحديث: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية ... (٨٦)"

ثالثاً: المشروعات الربحية موجهة في الغالب إلى الفئات الغنية (سلع كمالية)، في حين مشروعات الوقف موجهة للفئات المحتاجة (سلع ضرورية).

وعلى هذا الأساس، فإن الوقف من المؤسسات غير الربحية، ولكن من الممكن -على سبيل التوضيح- القيام ببعض المشروعات الاستثمارية التي تحقق (٨٨) تنظيم) بعض الأرباح للإسهام في النفقات التي يحتاجها جهاز الوقف بصفة مستمرة وبخاصة في حالة عصر غلة الوقف أو عظمته الوقفية للتعرض بالحاجات الإنسانية الجديدة. ومن هذا الوجه يمكن اعتبار الاستثمار الوقفي هدفاً اقتصادياً من أجل زيادة تدفق تيسار الدخل القومي في أوجه الاستثمارات الاقتصادية الحالية (٨٩). وبذلك فإن العائد المتحقق ليس ربحاً بالمعنى المتعارف في نظام السوق الرأسمالي لأنه يتوافر فيه الشروط الشرعية وهي: مشروعية العمل، وإتباع الطهيات، والتسليم بالطرق المشروعة، والتعامل في إطار أفعال الخير والبر والإحسان (قيم الوقف) والتوصلون الاجتماعي بدلاً من المنافسة للموت.

(١٧) أحمد البرسي، الملتب بصعوبة، حاشية عمدة على شرح المنهاج، دار إحياء الكتب العربية - جيسى الباهي المطبعي وشركاؤه، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج ٢، ص ٩٧، ويستدل إليه فيما بعد: حاشية عمدة. أحمد بن أحمد القلوبي، حاشية القلوبي على شرح المنهاج.

(٩) انظر: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، الروض البهوتي، الروض البهوتي، معه حاشية الروض المربع لمحمد الله بن عبد العزيز المنقري، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - المملكة العربية السعودية، (د.ط.) ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م، ج ٢، ص ٤٥٢، ويشتر إله فيما بعد: البهوتي، الروض المربع، وعلاء الدين أبي الحسن بسنن سليمان الرادائي، الإنصاف في معرفة الأراجيح من الخلاف على مذهب الإمام البطل أحمد بن حنبل، وتحقيق: محمد حامد النقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، وعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، (د.ط.) ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ج ٥، ص ٥٧٩، ويشتر إله فيما بعد: ابن قدامة، المغني.

- انظر أبو القاسم الموسوي الخوئي، منهاج الصالحين، دار أسامة للنشر والتوزيع والطباعة، (د)، ط ٢، ص ٢٢٦، ويستدل إليه فيما بعد: الخوئي، منهاج الصالحين.

(١٠) رواه النسائي وابن ماجه.

(١) انظر: الشريف، معني الخناج، ج ٢، ص ٢٧٦، مرجع سابق. والطايب، مرآب الجليل، ج ٢، ص ٢٧٧، مرجع سابق. والبهوري، تنقيح الإراقات، ج ٢، ص ٤٩٠، مرجع سابق.

(١٦) ركن الوقف عند الحنفية هو: الإيجاب والقبول فقط، وما يدل على ذلك قول ابن المصام الحنفي في فتح القدير: (وأما ركنه الألفاظ الخاصة)، ابن المصام، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٤١٨، مرجع سابق.

(١٦) انظر: الرلمي، غاية المحتاج، ج ٥، ص ٣٥٩، مرجع سابق. وابن الممّار، شرح فتح القدير، ج ٨، ص ٤١٦، مرجع سابق. والخطاب، مواهب الجليل، ج ٩، ص ١٦، مرجع سابق. والبهوتي، كشف النفاق، ج ٤،

ص. ٢٤٠، مرجع سابق.

(١٤) انظر: ابن المصام، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٤١٧، مرجع سابق.

(١٦) انظر: السريدي، مغي الحناج، ج ٢، ص ٣٧٧ مرجع سابق. وابن الممام، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ١٤٦، مرجع سابق. وعطيش، والبوري، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤٠، مرجع سابق.

(١٦) انظر: الزرقاء، المدخل الفقهي العام، ج ٢، ص ٨٢١، مرجع سابق. الكبيسي، أحكام الوصف، ج ١، ص ٣٩١-٣٩٢، مرجع سابق.

(١٧) انظر: الشربيني، مفتي المحتاج، ج ٢، ص ٣٧٩ - ٣٨١، مرجع سابق. والشرنازي، السهلب، ج ١، ص ٤٤٨، مرجع سابق. والهوري، شرح منتهى الإرادات، ج ٤، ص ٢٤٥ وما بعدها، مرجع سابق.

الحرف في الحرف

٢٥٩-٢٦١، وسيشار إليه فيما بعد: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج ٩، ص ٢٤٤، ص ٢٤٩، وسيشار إليه فيما بعد: مطبعة حكومية الكويت - الكويت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، سورة الصافات آية رقم ٢٤

محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الماد التونسية للشعر - تونس، - (د ١٤٠٠)، ص ١٠٢.

(١) انظر مادة حنين: الرندي، تاج المروس، ج ١٥ ص ٥٢٠-٥٢١، مرجع سابق. لسان العرب، ج ٦، ص ٤٤٤ وما بعدها، مرجع سابق.

الله عهده بن امعاهل البخاري، فتح الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ط.)، (د. ت.)، ج ٢ ص ١٣٣١،
النوري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، (د. ط.)، (د. ت.)، ج ١٧ ص ٥٦-٥٧، وشيخار إليه فيما بعد:
النوري، صحيح مسلم بشرح النوري.
(١) - علاء الدين، (١١٠٠ هـ).

مع ساحتیه رد الخیار، لإلزام عمدة أمین الشیوخ بآیات علانیة، دار الفکر، ١٣٢٧-١٣٢٨، ص ٢٧٧-٢٨٨، ط ١٣٩٩م. ————— ١١٩٧٩،
- زین الماینین بن نجیم البغدادی، اللیر المختار.

ط (د)، ج ٥، ص ٢٠٦، ويستدل إليه فيما بعد: ابن نجيم، البحر الرائق - كمال الدين محمد بن عبد الواحد البغدادي، ط ١، ص ٢٠٦، بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

الكافية لجلال الدين الخوارزمي الكرلاقي على المقادير شرح فتح القدير للمصنف، مطبوع مسخ
بكر الميرغاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، (د.ط.)، (د.ت.)، ص ٥٤٦، ويشتمل إليه
فيما بعد: ابن المقام، شرح فتح القدير.

مفسرين، شرح معجزة الجليل على مختصر العلامة خليل، وهاشم: حاشيته المسألة: تسهيل معجزة الجليل، دار صادر - بيروت - لبنان، (د. ط)، ج ٤، ص ١٢٤، ويستدل إليه فيما بعد: عليش، معجزة الجليل.

(٣٢) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١، ص ٨٦، مرجع سابق.

(٣١) المتغيرات الاقتصادية (Economics variables) هي كل شيء له قيمة، ويمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة (Michael Bradley، انظر: Parameters).

ومر مصطلح يختلف عن التوابت أو المتغيرات الاقتصادية (Parameters).

microeconomics, London, Scott, Foresman and company, P14

وراضح أن لفظ التحجيس الذي يتركز عليه مفهوم الوقف يطوي على نفس دلالة الادخار بجميع كل منها

لحق حجر السلسلة عن التداول.

Bradley microeconomics, P4

Michael Bradley, Macro economics, Second Edition, P4

(٣٥) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د.ت. باب الفاء فصل الواو، ٩/ ٣٥٩-٣٦٠.

(٣٦) المصنف، الدر المختار، مصر، مطبعة البابي الحلبي، ٣/ ٣٩١.

(٣٧) العراقي، الفرق، مصر، مطبعة البابي الحلبي، ١١/ ٢.

(٣٨) الشريفي، معنى إحتياج، مطبعة البابي الحلبي، ٢/ ٣٧٦. ابن قدامة، الغني، الرياض، مكتبة الرياض، ١٩٨١، ص ٤٠-٤١.

(٣٩) ٥٩٧/٥. ابن الحسام، فتح القدير، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد، ٥/ ٣٧-٤٠.

(٤٠) روضح أن السلك الاقتصادي الرشيد من وجهة النظر الإسلامية يرتبط بشكل أساسي بالعوامل الشوجية إلى جانب تحقيق الأهداف الإنتاجية التي تعود بالنفع والرفاه على أفراد المجتمع ليريد من المؤسسات، انظر: -

عبد أحمد -

(٤١) جلال أمين (مناقش، نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة، إبراهيم البيومي غانم، حلقة نقاشية حول

الوقف والتنمية، عقدت بالقاهرة في ١٢/٤/١٩٩٧، المستقل العربي، ع ٢٥٣، ص ١٢٢)

(٤٢) الزركشي - بدر الدين محمد بن هاجر - الثور في القواعد، تحقيق فائق ط ١٩٨٢ مؤسسة الخليج

الكويت، نشر وزارة الأوقاف، ج ٢ ص ٣١٧-٣٢١. السوطي -

(٤٣) إن مفهوم الادخار في الإسلام يحمل نفس الدلالة للنوعية والاصطلاح وهو يعني (تجنية الشيء لاستخدامه عند الحاجة). انظر: الألويسي، روح المعاني، المطبعة للنسبة، القاهرة، ٣/ ١٧٠. ابن الجوزي، زاد المسير، المكتب

الإسلامي، دمشق، ج ١، ص ٣٩٢.

(٤٤) محمد المبارك، نظام الإسلام: الاقتصاد، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر، ص ٨٦.

(٤٥) يحدث الاكتمال الاقتصادي عندما يكون مستوى الدخل التوازني للاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، أي عندما يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، وهنا تبرز الفجوة الاكتماشية الناجمة عن زيادة العرض

(١١) انظر: الشيرازي، المهذب، ج ١ ص ٤٤٨، مرجع سابق. انظر: ابن الحسام، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٤٧٧ وما بعدها، مرجع سابق. انظر: ابن قدامة، الكافي، ج ٢، ص ٤٥١ وما بعدها، مرجع سابق.

(١٢) للوقوف على هذا الخلاف، ومناقشات العلماء وبيان أدلتهم حول، انظر: الشيرازي، المهذب، ج ١، ص ٤٤٨، مرجع سابق. وكتب بن يوسف بن أبي القاسم العمري الشهير بالوراق، الناج والإكليل لمختصر خليل، مرجع سابق، ج ٦ ص ٢٥، ويستدل إليه فيما بعد: الوراق، الناج والإكليل.

(١٣) انظر: الشيرازي، المهذب، ج ١، ص ٤٤٨، مرجع سابق. وابن الحسام، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٤٥٥، مرجع سابق.

(١٤) يخالف المالكية أيضا الفقهاء في اعتبار هذا الشرط: فأجازوا الوقف الموقوف كما أجازوا الوقف المطلق. انظر: الدرر، الشرح المصغر، ج ٤، ص ١٠٥، مرجع سابق.

(١٥) هناك خلاف شكلي بين الفقهاء في هذه المسألة. ولزبد من التفصيل انظر: الكيس، أحكام الوقف، ج ١، ص ٢٥٢-٢٦٠، مرجع سابق.

(١٦) نجر الإشارة هنا إلى أن الصيغة إذا ما قرئت بشرط يؤدي إلى الإحلال بأصل الوقف وبالتالي مقتضاه فإبان الوقف يصح، والشرط باطل. ولزبد من التفصيل حول هذه المسألة انظر: الكيس، أحكام الوقف، ج ١، ص ٢٦١-٢٦٧، مرجع سابق.

(١٧) سورة آل عمران آية رقم: ٩٢.

(١٨) سورة آل عمران آية رقم: ١١٥.

(١٩) انظر: محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر، (ت ٢١٠ هـ) جامع البيان عن تأويل آي القرآن المسمى: تفسير الطبري، حققه وخرج أحاديثه، محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ج ٤، ص ٤٧٤، ٤٧٨ وما بعدها.

(٢٠) انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، شهاب الدين، أبي الفتح، (ت ٨٥٢ هـ)، الإصاحبة في تفسير الصحابة، وما يمتد الاستيعاب في معرفة الصحابة لابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، طبعة جديدة بالفرنسة، مكتبة النقي - بغداد، طبعة السعادة تجار عاتقة مصر، ط ١٣٢٨ هـ، ج ٣، ص ٣٣٣، رقم الترجمة (٧٨٥٠).

(٢١) ابن حجر، فتح الباري، ج ٥ ص ٣٥٤-٣٥٥، مرجع سابق. والنوري، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ٨٥-٨٧، مرجع سابق.

(٢٢) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، ج ١١، ص ٨٥.

(٢٣) الشريفي، معنى إحتياج، ج ١، ص ٣٧٦، مرجع سابق.

(٢٤) الشريفي، معنى إحتياج، ج ٢، ص ٣٧٦.

- (١٦) الشريعة، معنى المحتاج، ٢١٢/٤.
- (١٧) إن هذا القول الذي يسموه الشيطان في ضبط حدود الاستهلاك الشخصي يعتبر ترجمة حقيقية لأفكار المدرسة الحديثة التي ظهرت فيها بعد عن طريق العالم مارشال. ووضح أن دليل الشيطان يستند إلى حق المعاصرة في حالة وجود استهلاك مفروط. وهذه العملية هي استهلاكية بحتة وليست عملية اختيارية، لأن هناك فرق جوهري بين الاستهلاك والإدخار، وكما هو معروف في النظرية الاقتصادية تشير إلى أن الدخل يتكون من الاستهلاك والإدخار.
- (١٨) يقصد بتأثر تناقص المنفعة أن الفرد كلما يريد استهلاكه من السلع تتناقص منفعة إلى مستوى معين بحيث يصير الاستهلاك بعددًا سالبًا (ضرر).
- (١٩) الشيطان، الكسب، ص ٧٤-٧٥.
- (٢٠) إن فرص الارتقاء والكمال المتاحة للأفراد تتعلق في هذا الجانب بتحقيق المزيد من إشباع الحاجات النفسية والروحية لأن هذه الحاجات تأتي في أعلى السلم الهرمي بعد تحقيق الإشباع المطلوب من الحاجات الفسيولوجية وذلك على العكس تمامًا من شروحات العالم (ماسل) في نظرية الحاجات.
- (٢١) إسماعيل هاشم، الاقتصاد التحليلي، ص ٥٢٣-٥٢٦.
- (٢٢) صالح كامل، " دور الرفق في السمر الاقتصادي"، بحث مقدم إلى ندوة: نحو دور ترميمي للوقف، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣، ص ٣٠.
- (٢٣) للمزيد من التفصيل، انظر: علاقة لوقف بمكونات الدورة الاقتصادية ص ١-٦.
- (٢٤) محل المشتريات النهائية تلك السلع والخدمات (Final goods & services) والتي يتم شراؤها من أجل استخدامها بشكل عائلي لأنها ممتدة للاستهلاك. انظر: سوزان لي، أجدية علم الاقتصاد، ص ٨٤.
- (٢٥) إثنين ماسنيل ونايمان بيهرافيتش، علم الاقتصاد، ترجمة مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨، ص ٩٥.
- (٢٦) ومن هذه المهام تحقيق التنمية الاقتصادية والإشراف على الثروات الطبيعية والمؤسسات التقنية وفرازين المصل والعمال وتحقيق العدل الاجتماعي. للمزيد من التوضيح انظر: محمد فاروق النيهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦، ص ٩٤-٩٦.
- (٢٧) يعني مفهوم المجال المشترك وجود مساحة مشتركة بين الدولة ومؤسسات الوقف في مجالات المسؤولية الوظيفية وتحقيق الأهداف وطريقة الأداء وذلك للوصول إلى مشروعات الرعاية الاجتماعية بالقصى كفاءة ممكنة. غنام، إبراهيم البيومي غنام، نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة، ورقة مقدمة للجانحة الفاشية: الأوقاف والتنمية، القاهرة ١٩٩٧، المستقبل العربي، عدد ١٣٥، ص ١١٢.
- (٢٨) مرجع سابق.
- (٢٩) إبراهيم البيومي غنام، نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة، ورقة مقدمة للجانحة الفاشية: الأوقاف والتنمية، القاهرة ١٩٩٧، المستقبل العربي، عدد ١٣٥، ص ١١٢.

- الكل من العطب الكلبي عند مستوى التوظيف الكامل. ويحدث الانكماش في المادة جراء الاختلال في هيكل الطلب الكلبي بسبب تراجع مستوى بعض أو كل مكونات الطلب، ومنها الإنفاق الحكومي أو الاستحار أو الطلب الخارجي أو بسبب زيادة الضرائب المفروضة من قبل الحكومة. انظر: المهندي - اكسم - أسس ومبادئ الاقتصاد الكلبي، جامعة البلقاء التطبيقية / السلط، ٢٠٠١، ص ١٥٤-١٥٦. وانظر: الرفاسي - أحمد والرزق - خالد، مبادئ الاقتصاد الكلبي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر ط ١، سنة ١٩٩٦، ص ١٠٩-١١٣.
- (١٠) Robert D. Gordon, *Macroeconomics*, Fourth Edition, Boston, Little, Brown and Company, P 36-39.
- (١١) عبد الستار أبو غدة وحسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس الحاسبية للوقف، الكويت، الأمانة العامة للوقف، ١٩٩٨، ص ٢٨.
- (١٢) محمد فاروق النيهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ص ٢٤.
- (١٣) سوزان لي، أجدية علم الاقتصاد، ترجمة حفتر حسنة، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨، ص ٢٢٤.
- (١٤) إبراهيم البيومي غنام، الأوقاف والسياسة في مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨، ص ٩٧.
- (١٥) انظر على سبيل المثال الآيات: الحج/ ٧٧، النحل/ ٩٠، المائدة/ ٢، البقرة/ ٢٦٧.
- (١٦) إن التحولات الاجتماعية العامة هي شكل من أشكال للفرعات التي تلحقها التي تعمل نشاطات الغير العام في المجتمع، خلافاً للتحولات الخاصة التي تخص بمراتب عديدة في أنشطة الأفراد وليس الأنشطة الخيرية العامة. انظر: Lloyd G. Reynolds, *Macroeconomics*, 1985. P11.
- (١٧) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ٣/٢٤٦.
- (١٨) المصدر نفسه، ٣/٢.
- (١٩) Michael Bradley, *Macro economics*, P 43.
- (٢٠) إسماعيل هاشم، الاقتصاد التحليلي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٢، ص ١٩٤.
- (٢١) سورة هود، الآية ١١٧.
- (٢٢) سورة الأعراف، الآية ١٧٠.
- (٢٣) سورة الأعراف، الآية ٨٥.
- (٢٤) سورة طه، الآيات ١١٨-١١٩.
- (٢٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ١٢٣/٣.
- (٢٦) الشيطان، الكسب، تحقيق سهيل زكار، الطبعة الأولى، دمشق، عبد الحادي حوروي، ١٩٨٠، ص ٧٤.

- (٣١) يرتبط السياق الحضاري بدلالة كبيرة على أهمية الأخذ بطرق الواقع المألوف، وهو ما أكدته الفقهاء من خلال شروحهم حول تغير الحياة الاجتماعية، فقلنا بتحديد عوامل المكان والزمان والأحوال والأشخاص، وهي العوامل المؤثرة في سياق الحياة الحضارية المعاصرة. انظر: صديق حسن القنوجي، الرخصة اللبية شرح للدرر البهية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٤٦٨-٤٦٩.
- (٣٢) ابن قدامة، الفنى والشرح الكبير، ج ٦ / ٣٧٣. نظري وعميق، حاشيتهما على شرح الخطي على منهاج الطالبين ١١/٣.
- (٣٣) الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٥ / ٣٨٨.
- (٣٤) أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجبل، ١٩٨١، ص ١٨٨.
- (٣٥) Michael Bradley, Macro economics, P 135.
- (٣٦) يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ٣٢.
- (٣٧) سوزان لي، أنجنية علم الاقتصاد، ص ١٧٧.
- (٣٨) محمد عبد الناصر، الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق، ترجمة منصور إبراهيم السنكري، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث، د.ت. ص ٣٦-٣٧.
- (٣٩) حمزة الخبيبي المومني، عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٢٨١.
- (٤٠) هانس بيتر هارتزن ومارتال شومان، فتح المولى: الاعتناء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عيسى علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، تشرين أول ١٩٩٨، ص ٤٥.
- (٤١) مختصر صحيح مسلم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، لجنة إحياء السنة، ص ٨٧، رقم الحديث: ١٠٠١.
- (٤٢) يوجد في العالم (٣٥٨) مليار دينار يتكون من الثروة ما يملكه ٢,٥ مليار نسمة (تصف سكان العالم)، المصدر السابق، ص ٦.
- (٤٣) أنس الزرقاء، الرسائل الحديثة للتحويل والاستثمار، الحلقة الدراسية لتصور ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص ١٨٦.